NPT/CONF.2026/PC.I/SR.1

Distr.: General
13 September 2023
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

الدورة الأولى

فيينا، 31 تموز/يوليه – 11 آب/أغسطس 2023

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الاثنين، 31 تموز/يوليه 2023، الساعة 10:00

الرئيسة المؤقتة: السيدة ناكاميتسو . . . . . (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح)

الرئيس: السيد فينانين . . . . . (فنلندا)

المحتويات

افتتاح الدورة

انتخاب الرئيس

بيان الرئيس

إقرار جدول الأعمال

تنظيم أعمال اللجنة التحضيرية

تنظيم مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2026

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-15421 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05.

افتتاح الدورة

1 - **الرئيسة المؤقتة:** أعلنت افتتاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، التي تُعقد عملا بقرار الجمعية العامة 66/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقالت إنه على الرغم من إجراء مشاورات مكثفة، لم يعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 وثيقة ختامية موضوعية. غير أنه رغم عدم التوصل إلى توافق في الآراء، فقد عكس مشروع الوثيقة الختامية مجالات التلاقي وتضمّن عناصر مفيدة يمكن أن تشكل أساسا للعمل في المستقبل. وأعربت عن أملها في أن تنتهج الدول الأطراف نهجا بناء إزاء الدورة الحالية وأن تركز على الوقوف على حالة تنفيذ الالتزامات المعلقة وأن تبدأ في تمهيد الطريق للتوصل إلى وثيقة ختامية ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام 2026. وحثت الدول الأطراف على الاستفادة القصوى من الفرصة التي تتيحها دورة الاستعراض المختصرة من أجل الإفادة من الزخم الذي تولَّد خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 2020.

انتخاب الرئيس

2 - **الرئيسة المؤقتة:** قالت إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية سيرأسها، وفقا للممارسة المتبعة في الماضي، ممثل من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي رشحت السيد فينانين من فنلندا.

3 - *انتخب السيد فينانين (فنلندا) رئيسا بالتزكية.*

4 - *تولى السيد فينانين (فنلندا) الرئاسة.*

بيان الرئيس

5 - **الرئيس:** قال إنه أجرى، منذ توليه منصب الرئيس المعين في عام 2022، مشاورات مع الدول الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، عبر الوسائل الافتراضية وحضوريا في جنيف ونيويورك وفيينا. وقال إنه سيواصل أداء دوره على نحو يتسم بالانفتاح والنزاهة والشفافية.

6 - وأضاف أن الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اضطلع بعمل ناجح في الأسبوع الماضي، رغم أن الأعضاء لم يتمكنوا من الاتفاق على توصيات ملموسة للدورة. وشجع الوفود على مواصلة العمل بروح من الانفتاح والزمالة وإبداء إرادة قوية لدعم معاهدة عدم الانتشار النووي وتعزيز تنفيذها الكامل.

7 - وتابع قائلا إن العالم في حالة أسوأ مما كان عليه وقت المؤتمر الاستعراضي لعام 2020. وفي مواجهة ما يرتبط بذلك من تحديات، حث المشاركين على العمل بإصرار لتعزيز مكانة المعاهدة بوصفها حجر زاوية النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وعنصرا أساسيا من عناصر السلام والأمن الدوليين.

8 - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن العديد من الدول الأطراف أعربت عن رغبتها في أن ترسي هذه الدورة أساسا إيجابيا وبناءً لجولة الاستعراض، فمن الواضح أن هناك آراء متباينة بشأن العديد من المسائل. ولذلك، لا يمكن وضع أساس متين للدورة إلا من خلال حوار صريح وصادق، يجري بحسن نية واحترام متبادل. وختم قائلا إنه بعد فهم مواقف الدول الأطراف، سيكون من الممكن البحث عن أرضية مشتركة وسبل لتجسير الاختلافات.

إقرار جدول الأعمال (NPT/CONF.2026/PC.I/2)

9 - *أُقرّ جدول الأعمال.*

تنظيم أعمال اللجنة التحضيرية

10 - **الرئيس:** قال إن رؤساء الدورات يعملون، وفقا للممارسة السابقة، نواباً لرئيس اللجنة أثناء الدورات التي لا يتولون فيها الرئاسة. وبناء على ذلك، رشحت حكومة كازاخستان السيد رحم تولين ليكون رئيسا للدورة الثانية للجنة التحضيرية. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد رحم تولين رئيسا للدورة الثانية.

11 - *تقرر ذلك.*

12 - **الرئيس:** قال إنه استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة، تكون المواعيد المقترحة للدورة الثانية للجنة التحضيرية، التي ستعقد في جنيف، هي من 22 تموز/يوليه إلى 2 آب/أغسطس 2024. وبما أن الفاتح من آب/أغسطس هو يوم عطلة وطنية في سويسرا، ستستغرق الدورة تسعة أيام. ولم يتسن العثور على نافذة زمنية مدتها 10 أيام تتفق مع الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات هيئات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح وأعمال التجديد الجارية في قصر الأمم في جنيف. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في عقد دورتها الثانية في تلك التواريخ.

13 - *تقرر ذلك.*

14 - **الرئيس:** اقترح أن تعتمد اللجنة القرار التالي: "تُقرر اللجنة أن تبذل قصارى جهدها لاتخاذ قراراتها بتوافق الآراء. وفي حال تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، يمكن للجنة آنئذ أن تتخذ القرارات وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي يراعَى في تطبيقها ما يقتضيه اختلاف الأحوال".

15 - *تقرر ذلك.*

16 - **الرئيس:** أشار، بالنسبة لمشاركة كيانات أخرى غير الدول الأطراف في دورات اللجنة التحضيرية، إلى أن اللجنة قد ترغب في أن تعتمد، بالاستناد إلى الممارسة المتبعة في اللجان التحضيرية السابقة والأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020، القرار التالي:

"1 - يُسمح لممثلي الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بناء على طلبهم، بأن يحضروا جلسات اللجنة بصفة مراقبين، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء بلدانهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضا أن يقدموا وثائق إلى المشاركين في اللجنة.

"2 - يُسمح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بناء على طلبهم، بأن يحضروا، بصفة مراقبين، جلسات اللجنة ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء منظماتهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضا أن يدلوا خطيا بآرائهم وتعليقاتهم بشأن المسائل الواقعة ضمن نطاق اختصاصهم، ويجوز تعميم ما يدلون به باعتباره من وثائق اللجنة. وعلاوة على ذلك، تُقرر اللجنة، بناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العاشر الذي سيُطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الأحوال، دعوة الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية إلى الإدلاء ببيانات شفوية أمام اللجنة بقرار من اللجنة، على أساس كل حالة على حدة.

"3 - يُسمح لممثلي المنظمات غير الحكومية، بناء على طلبهم، بأن يحضروا جلسات اللجنة، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في الأماكن المحددة لهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة، ولهم أن يقوموا، على نفقتهم الخاصة، بتقديم مواد مكتوبة للمشاركين في أعمال اللجنة. وتخصص اللجنة أيضاً جلسة تخاطِب فيها المنظماتُ غير الحكومية كل دورة من دورات اللجنة."

17 - *تقرر ذلك.*

18 - **الرئيس:** قال إن الوكالات المتخصصة والمنظمات والكيانات الحكومية الدولية التالية طلبت حضور دورة اللجنة التحضيرية، وهي: وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمفوضية الأفريقية للطاقة النووية، والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد البرلماني الدولي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ وبالإضافة إلى ذلك، قدمت طلبات 71 منظمة غير حكومية مدرجة في الوثيقة NPT/CONF.2026/PC.I/INF/5. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علما بتلك الطلبات.

19 - *تقرر ذلك.*

20 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في مواصلة ممارستها السابقة المتمثلة في أن تكون لغات عملها الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

21 - *تقرر ذلك.*

22 - **الرئيس:** أشار إلى أنه دُرج خلال الدورات السابقة للجنة التحضيرية على تقديم محاضر موجزة، في كل دورة، للجلسة الافتتاحية والمناقشة العامة والجلسة الختامية للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاحتفاظ بسجلات للقرارات التي اتخذت في الجلسات الأخرى. واعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدماً في الدورة الحالية وفقاً لذلك.

23 - *تقرر ذلك.*

24 - **الرئيس:** قال إنه أجرى مشاورات مع الوفود بشأن الجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2026/PC.I/INF/3. ويرد في الوثيقة NPT/CONF.2026/PC.I/INF/4 ملخص للجدول

الزمني. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علماً بالجدول الزمني وأن تضع برنامج عملها وفقاً لذلك.

25 - *تقرر ذلك.*

26 - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2026/PC.I/INF/1 المتعلقة بتقديم الوثائق بحلول 12 حزيران/يونيه 2023 لتيسير الترجمة وإصدار الوثائق في وقتها. وأشار إلى أن بعض الوفود قدَّمت وثائق بحلول هذا الموعد النهائي وأن تلك الوثائق متاحة باللغات الرسمية على الموقع الشبكي للجنة. ولا تزال الوثائق التي قدمت بعد 12 حزيران/يونيه قيد التجهيز. وذكر أن الأمانة العامة سوف تتيح هذه الوثائق بلغاتها الأصلية على الفور وستقدَّم الترجمات حال توفرها.

تنظيم مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2026

27 - **الرئيس:** اقترح أن تعتمد اللجنة مشروع القرار التالي: "تقرر اللجنة دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى القيام، بالتشاور مع أعضاء اللجنة التحضيرية، بترشيح مسؤول للعمل أمينا عاما مؤقتا لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2026، على أن يؤكد المؤتمر بنفسه هذا الترشيح فيما بعد".

28 - *تقرر ذلك.*

29 - **الرئيس:** اقترح أن تعتمد اللجنة مشروع القرار التالي: "تقرر اللجنة أن تطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم للدورة الثانية للجنة تقديرا لتكاليف مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، بما في ذلك لجنته التحضيرية".

30 - *تقرر ذلك.*

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة لتحضيرية

31 - **السيد تاكي** (اليابان): قال إنه على الرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 لم يعتمد وثيقة ختامية، فإن هناك إرادة قوية بين الدول الأطراف للحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها. ومضى قائلا إنه بالنظر إلى أن المسار المؤدي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يزداد صعوبة، بسبب تعمق الانقسامات في المجتمع الدولي وبسبب التهديد النووي الذي يشكله الاتحاد الروسي، فإن الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها يصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره. وقد أوجدت رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي، التي اعتمدها قادة مجموعة الدول السبع في أيار/مايو 2023، أرضية صلبة للعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

32 - وأردف قائلا إن التوسع السريع للترسانات النووية بات يبدو ممكنا لأول مرة منذ الحرب الباردة. ومن أجل المساعدة على منع هذا التوسع، دعت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تعزيز الشفافية، بما في ذلك عن طريق تقديم بيانات عن قواتها وترساناتها النووية واتباع المبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم. ومن المهم أيضا بث حياة جديدة في المناقشات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقال إن اليابان ستتعاون مع المجتمع الدولي للنهوض بجهود عدم الانتشار، بما في ذلك ما يتعلق بكوريا الشمالية وجمهورية إيران الإسلامية.

33 - واسترسل قائلا إن اليابان تعتزم اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان كون تصريف المياه التي خضعت للمعالجة باستخدام النظام المتقدم لمعالجة السوائل من محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية عملية مأمونة. وذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرت في تموز/يوليه 2023 التقرير الشامل للوكالة بشأن استعراض أمان المياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية *IAEA Comprehensive Report on the Safety Review of the ALPS-Treated Water at the Fukushima Daiichi Nuclear Power Station*، وخلصت إلى أن نهج بلده يتسق مع معايير الأمان الدولية ذات الصلة وأن التصريف سيكون له تأثير إشعاعي لا يكاد يذكر على الناس والبيئة. وأكد على أنه لا ينبغي تقويض سلطة الوكالة فيما يتعلق بوضع الضمانات وتطبيقها، وينبغي تكوين الآراء بشأن تصريف المياه المعالجة بطريقة عقلانية، وذلك استنادا إلى الاستنتاجات العلمية المستقلة للوكالة.

34 - وختم قائلا إن نقطة انطلاق جميع جهود نزع السلاح النووي هي نقل حقيقة القنابل الذرية إلى العالم، بما في ذلك من خلال شهادات الناجين من القصف الذري/هيباكوشا.

35 - **السيد بيليكا** (الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن الوكالة عملت على مدى ما يقرب من 70 عاما على المساعدة على تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لملايين البشر من خلال إتاحة العلوم والتكنولوجيا النوويين في مختلف المجالات، بما في ذلك مكافحة السرطان والطاقة والأغذية والزراعة والصناعة. وأضاف أن الوكالة تقدم إسهاما كبيرا في تحقيق 9 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وتواصل

جهودها الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النوويين من خلال عدد من المبادرات الجديدة التي تهدف، في جملة أمور، إلى معالجة السرطان والتلوث البلاستيكي، وتعزيز التأهب للجوائح، وزيادة تمثيل المرأة في الميدان النووي.

36 - وتابع قائلا إن مختبرات الوكالة تقوم كذلك بمساعدة الدول الأعضاء في الوكالة على التصدي لمجموعة من التحديات الإنمائية القائمة والناشئة. ونتيجة للمساهمات السخية المقدمة من عدد من الدول الأعضاء، سيكتمل عما قريب تحديث المختبرات في زايبرسدورف، النمسا. وعلاوة على ذلك، ساعدت مبادرة الاستخدامات السلمية التي أطلقتها الوكالة على جمع أكثر من 220 مليون يورو لأكثر من 300 مشروع في أكثر من 150 بلدا منذ عام 2010.

37 - وقال إن 410 مفاعلات للطاقة النووية التي تعمل في 31 بلدا تنتج في الوقت الراهن نحو 10 في المائة من إجمالي الكهرباء في العالم وربع إمداداته المنخفضة الكربون. وسيكون من المستحيل تأمين قدر كافٍ من الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بموازاة تحقيق الأهداف المناخية، ما لم يُحرز تقدم كبير في تسخير كامل إمكانات الطاقة النووية. ولذلك، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما فتئت تكفل دراسة الطاقة النووية في الدورات السنوية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

38 - وأكد على أنه سيتعين مضاعفة قدرة الطاقة النووية إذا أريد تحقيق الأهداف المناخية والاقتصادية العالمية. ولذلك، بات من الضروري ضمان استمرار المحطات النووية لتوليد الكهرباء في العمل بأمان واستكشاف تكنولوجيات جديدة مبتكرة، من قبيل المفاعلات النمطية الصغيرة. وتساعد الوكالة دولها الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بالأمان النووي من خلال وضع معايير للأمان يمكن أن تشكل أساسا لقواعد تنظيمية وطنية، وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات بما في ذلك بعثات الاستعراض من جانب الخبراء. وفي عام 2022 وحده، أجرت الوكالة 62 من استعراضات الأقران والبعثات الاستشارية. وفي حزيران/يونيه 2022، أطلقت الوكالة مبادرة التنسيق والتوحيد في المجال النووي لدعم النشر العالمي لمفاعلات نووية متقدمة سمتها الأمان والأمن. وستواصل الوكالة استعراضها لمدى أمان الحالة في محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية لعقود قادمة؛ وستبقي على وجود مستمر في الموقع؛ وستقدم معلومات رصد حية له على موقعها الشبكي.

39 - وذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم ببناء مركز تدريبي وإيضاحي جديد في ميدان الأمن النووي في زايبرسدورف من أجل مساعدة دولها الأعضاء بشكل أفضل على الاستعداد لمواجهة التحديات الأمنية التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول وتقديم المزيد من التدريب دعما لمبادرات الأمن النووي المستدام. وفي حزيران/يونيه 2023، شارك مئات الخبراء في المؤتمر الدولي المعني بأمن الحواسيب في العالم النووي، الذي عقد في فيينا.

40 - وأشار إلى أن الوكالة وضعت، بعد أحداث 24 شباط/فبراير 2022 بفترة وجيزة، خطة مفصلة واتفقت عليها مع المسؤولين الأوكرانيين لتقديم المساعدة في مجال الأمان والأمن النوويين إلى أوكرانيا، شملت المساعدة التقنية الشخصية، وتسليم المعدات، والمساعدة عن بعد، والنشر السريع. وعلاوة على ذلك، قامت الوكالة بصياغة سبع ركائز لا غنى عنها للحفاظ على الأمان والأمن النوويين أثناء نزاع مسلح، وهي مستمدة من معاييرها للأمان وتوجيهاتها المتعلقة بالأمن النووي وتتماشى معها. وقد أوفدت الوكالة 13 بعثة بالحضور الشخصي إلى أوكرانيا. وظل وجود موظفي الوكالة مستمرا في محطة زابوريجيا منذ أيلول/سبتمبر 2022، وتم توسيع وجودها، بناء على طلب المسؤولين الأوكرانيين، ليشمل جميع المواقع النووية في البلاد في كانون الثاني/يناير 2023. ورتبت الوكالة لنقل عدة شحنات من معدات الأمان والأمن النوويين، كما تتواصل الأنشطة المتعلقة بالضمانات في أوكرانيا. وفي أيار/مايو 2023، أوجز المدير العام لمجلس الأمن مبادئ الوكالة الخمسة المتبعة في المساعدة في الحفاظ على الأمان والأمن النوويين في محطة زابوريجيا، والتي حظيت بدعم قوي من أعضاء المجلس.

41 - وأردف قائلا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الدولية المختصة التي عُهد إليها بالتحقق من امتثال الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المعاهدة وتقديم ضمانات بذلك. وهي تقوم بذلك من خلال تنفيذ اتفاقات الضمانات مع 187 دولة طرفا في المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت 141 دولة من تلك الدول الأطراف بروتوكولات إضافية حيز النفاذ، مما يتيح للوكالة إمكانية أكبر للوصول إلى المواقع والمعلومات. ولهذا تحث الوكالة الدول الأطراف التي لم تُدخل بعد اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية حيز النفاذ على أن تفعل ذلك، وتهيب بالدول التي لا تزال تعمل ببروتوكولات الكميات الصغيرة، التي لم تعد كافية، إلى تعديلها أو إلغائها. وإلا فإن الوكالة قد لا تبقى قادرة على أن تستخلص استنتاجات الضمانات المتعلقة بها. وفي عام 2020، أطلقت الوكالة التقييم المقارن للآثار البيئية لمختلف نظم الطاقة، وهي مبادرة

شـــاملة لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز نظم حصـــر المواد النووية ومراقبتها وبناء قدرات السلطات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات.

42 - وأشـار إلى أن الوكالة ما برحت تركز على الأنشـطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية منذ عام 2002. فلا تزال هناك مسائل عالقة متصـلة بالضـمانات ترتبط بالتزامات البلد بموجب اتفاق الضـمانات الشـاملة بحاجة إلى حل قبل أن تتمكن الوكالة من تقديم تأكيدات بأن برنامجها النووي سلمي حصرا.

43 - واسـتطرد قائلا إن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشـعبية الديمقراطية توسع توسعا كبيرا، خلال السنوات الـ 14 التي انقضت منذ أن طُلب من مفتشـي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مغادرته. وقد كثفت الوكالة جهودها لرصد البرنامج، الذي يشكل استمراره انتهاكا واضحا ومؤسفا للغاية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

44 - وأعرب كذلك عن مواصـلة الوكالة حثّ الجمهورية العربية السـورية على التعاون الكامل مع الوكالة فيما يتعلق بجميع المسائل العالقة.

45 - وتابع قائلا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأت العمل مع الأطراف ذات الصلة بشأن المسألة الفنية المعقدة المتعلقة بالدفع البحري النووي، التي أثارت انشغالا كبيرا في الآونة الأخيرة، وفقا لولايتها القانونية واتفاقات الضمانات ذات الصلة.

46 - واختتم كلمته قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدم إسهاما كبيرا في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتشكل أنشطتها المتعلقة بالضـمانات تدبيراً قيماً لبناء الثقة على الصـعيد الدولي، كما أنها تساعد الدول في إنشـاء وتنفيذ مناطق خالية من الأسـلحة النووية. وقد حضـرت الوكالة، بصـفة مراقب، جميع دورات المؤتمر المعني بإنشـاء منطقة خالية من الأسـلحة النووية وغيرها من أسـلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

47 - **السـيد فلويد** (المراقب عن اللجنة التحضـيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية): قال إنه مع عودة الأسـلحة النووية والتجارب النووية إلى وعي الجمهور مرة أخرى، فإن دورة الاسـتعراض الحالية تنطوي على إحساس بالمسؤولية والاستعجال. ومن شأن وضع حد للتجارب النووية التفجيرية أن يكبح بشـكل فعال تطوير الأسـلحة النووية وانتشارها، الأمر الذي سيعزز بدوره نزع السلاح.

48 - وقال أيضـا إن معاهدة حظر التجارب النووية كان لها تأثير هائل. ذلك أنه قبل اعتمادها في أيلول/سـبتمبر 1996، كان قد أجري أكثر من 2 000 تجربة نووية، وكانت كلها تقريبا أكبر بكثير من القنبلتين اللتين دمرتا هيروشـيما وناغازاكي، في حين أجري أقل من اثنتي عشرة تجربة منذ ذلك الحين. وأضاف أن أي تجربة، فضلا عن موقعها، يكتشـفها بسـرعة نظام الرصـد الدولي التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يجعله سندا رئيسيا للأمن العالمي. وأعرب عن أمله في أن تؤكد الدول من جديد التزامها بنظام الرصـد الدولي خلال جولة الاستعراض.

49 - وتابع قائلا إن عدد الدول الموقعة على معاهدة حظر التجارب النووية يبلغ حاليا 186 دولة وعدد التصـديقات عليها 178، وقد تعهد كل من جنوب السـودان والصـومال علنا في الآونة الأخيرة بالتوقيع والتصديق عليها. كما أن الزخم الدافع نحو تحقيق عالمية الاتفاقية آخذ في الازدياد، حيث تمت ثمانية تصديقات جديدة في الأشهر الـ 18 الماضية وحدها. وحظر التجارب النووية هو في صميم منطق معاهدة عدم الانتشار. وختم قائلا إنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد، قبل انعقاد المؤتمر الاسـتعراضـي المقبل في عام 2026، تأكيد التزامها بشكل واضح وعلني بوقفها الاختياري للتجارب، وينبغي لجميع الدول التي لم توقع وتصـدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، أن تفعل ذلك.

50 - **السـيدة عليزاده** (أذربيجان): تكلمت باسم مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية، فقالت إنه بالنظر إلى فشل المؤتمرين الاستعراضيين الأخيرين في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، على الرغم من قصارى الجهود التي بذلها أعضاء المجموعة، فإن من المهم الحفاظ على ثقة واطمئنان الدول وكفالة مشـاركة جميع الدول الأطراف مشـاركة بناءة في جميع دورات اللجنة التحضيرية.

51 - وأضـافت أن تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار يعتمد على التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات المنصـوص عليها فيها وللاتفاقات المعتمدة في المؤتمرات الاسـتعراضـية. والتنفيذ الكامل وغير التمييزي والمتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة - وهي عدم الانتشـار النووي، ونزع السلاح النووي، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية - أمر حاسم للحفاظ على مصداقية المعاهدة، وتحقيق أهدافها، وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتتيح الدورة الحالية فرصـة لتحديد السـبل والوسـائل الكفيلة بإحراز تقدم نحو تحقيق عالمية المعاهدة وتنفيذها المتوازن.

52 - وأعربت عن انشغال المجموعة الشديد إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية والذي يُشكله الوجود المستمر للأسلحة النووية. وأكدت على

تمسك المجموعة بمواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتظل مؤيدة للرأي القائل إن أفضل طريقة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي هي إبرام اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف، مع مراعاة أن هدف عدم الانتشار النووي يستمد مشروعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. وترحب المجموعة بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما في ذلك دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/ يناير 2021 واعتماد إعلان وخطة عمل في الاجتماع الأول للدول الأطراف في تلك المعاهدة، المعقود في حزيران/يونيه 2022. وترى أن الحاجة ملحة للتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تتضمن برنامجا على مراحل للإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد ولإبرام هذه الاتفاقية.

53 - وأشارت إلى أن استمرار وجود الأسلحة النووية والعقائد العسكرية ذات الصلة، وتحديث القوات النووية، وتطوير رؤوس حربية نووية أكثر فعالية، بما في ذلك الرؤوس الحربية منخفضة القوة التدميرية، عوامل ترقى إلى سباق تسلح، ومن ثم فإنها تشكل انتهاكا واضحا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وأوضحت أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني القبول بحيازة الترسانات النووية إلى أجل غير مسمى. وتشكل المادة السادسة التزاماً قانونياً يسري على جميع الدول الأطراف؛ وتنفيذها ليس اختياريا ولا مشروطا. وفي انتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي أن تبدأ مفاوضات بشأن تقديم ضمانات أمنية سلبية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانونا لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على سبيل الأولوية.

54 - واسترسلت قائلة إن المجموعة تواصل دعم حق كل دولة غير القابل للتصرف في إجراء بحوث بشأن الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها دون تمييز، بما في ذلك تطوير دورة نووية كاملة للوقود النووي، وفي المشاركة في أقصى ما يمكن من تبادل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتسلم المجموعة بالاختصاص الحصري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات، وبولايتها القانونية المتعلقة بنزع السلاح على الصعيد العالمي من خلال تلك الضمانات. وأعربت عن الثقة التامة للمجموعة في حياد الوكالة ومهنيتها، وترفض بشدة أي محاولات لتسييس عملها.

55 - ودعت جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن ودون شروط مسبقة، بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية، وأن تُخضع جميع منشآتها وأنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. كما أن التقيد الصارم بالضمانات الشاملة للوكالة وبالمعاهدة شرط مسبق لأي تعاون نووي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا أو المواد النووية، مع الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة. ويجب على الدول الأطراف أن تمتنع عن نقل التكنولوجيا أو المواد النووية إلى دول ليست أطرافا فيها، ما لم يستوف هذا الشرط.

56 - ومضت قائلة إنه ينبغي للدول أن تؤكد من جديد، طوال جولة الاستعراض الحالية، أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية التي تم التعهد بها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995 والمؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010، وأن تدعو إلى الوفاء بها.

57 - وأعربت عن تأييد المجموعة للتنفيذ الكامل للمعاهدات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال التصديق على البروتوكولات ذات الصلة وسحب جميع التحفظات والإعلانات التفسيرية التي تتنافى مع موضوع تلك المعاهدات وغرضها. وفي هذا الصدد، تعيد المجموعة الإعراب عن تأييدها القوي منذ أمد بعيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وقالت إن القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995 جزء لا يتجزأ من القرارات التي تم التوصل إليها، بدون تصويت، للتمكين من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأنه لا يزال ذا أهمية قصوى. وريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، يجب على إسرائيل، بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تتخلى عن أي حيازة للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى المعاهدة دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وأن تخضع على الفور جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترحب المجموعة بمقرر الجمعية العامة 546/73 وبعقد ثلاث دورات للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولكنها تشدد على أن تنفيذ المقرر 546/73 لا يخل بقرار عام 1995 والمقررات

ذات الصلة المعتمدة في إطار عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل صالحة إلى أن تتحقق أهدافها.

58 - وختمت بقولها إن المجموعة تدعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. ذلك أن هذا الاتفاق دليل على أن الحوار والدبلوماسية هما أفضل وسيلة لحل المشاكل. وبهذه الروح، تحث المجموعة جميع الدول الأطراف على العمل بإرادة سياسية متجددة من أجل تحقيق اختتام ناجح للدورة الأولى للجنة التحضيرية.

59 - **السيدة فان ديلين** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقبة): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، ومقدونيا الشمالية؛ بالإضافة إلى آيسلندا وسان مارينو، فقالت إن من المؤسف للغاية أن المؤتمر الاستعراضي الأخير لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية، نتيجة لعرقلة الاتحاد الروسي لتوافق الآراء. ومع أنه من المؤسف أيضا أن الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد فشل هو كذلك في اعتماد تقرير موضوعي، فإن المناقشات التفاعلية والموضوعية، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بالشفافية والمساءلة، كانت مشجعة، وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على تحسين عملية الاستعراض.

60 - وذكرت أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مكنت من إحراز تقدم تاريخي في الحد من انتشار الأسلحة النووية، وتيسير التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتخفيض مخزونات الأسلحة النووية. وأكدت على أن قيمة المعاهدة دائمة، وحيويتها لها أهمية خاصة بالنظر إلى البيئة الأمنية الراهنة، التي تسمها الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، فضلا عن أزمات وتحديات الانتشار الخطيرة. ولذلك يجب أن تكون الأولوية لدعم المعاهدة بوصفها صكا رئيسيا من الصكوك المتعددة الأطراف، ولتحقيق عالميتها، وتعزيز تنفيذها. وينبغي لجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تتقيد بأحكامها ريثما تنضم إليها. وشددت على أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما راسخا بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وسيواصل تعزيز التنفيذ الكامل لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010.

61 - وتابعت قائلة إن العدوان الروسي غير القانوني وغير المبرر ومن دون سابق استفزاز والتهديدات النووية ضد أوكرانيا يقوضان بشكل خطير هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاك الاتحاد الروسي الصارخ لمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست)، وغير ذلك من أعماله غير المقبولة ضد الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا، ولا سيما احتلاله غير القانوني المستمر لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية، يضر بالمعاهدة. وشددت على أن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي، بتواطؤ من بيلاروس، والتي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك يجب على الاتحاد الروسي أن يوقف أعماله العسكرية على الفور، وأن يسحب جميع قواته من كل أراضي أوكرانيا، وأن يحترم احتراما تاما السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

62 - واسترسلت قائلة إن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم هام نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة، وخاصة من خلال تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة الواقعة على الدول التي تمتلك ترسانات نووية كبيرة. وفي هذا الصدد، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء التعليق المزعوم من جانب الاتحاد الروسي للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، ويدعو الاتحاد الروسي إلى العودة فورا إلى الامتثال لتلك المعاهدة والوفاء بجميع التزاماته ذات الصلة.

63 - وأضافت أن التعاظم السريع والواسع النطاق للترسانة النووية للصين يشكل مصدر قلق بالغ بدوره. وينبغي للصين أن تمتنع عن مواصلة تعزيز ترسانتها، وأن تتخذ فورا تدابير لتحسين شفافية برنامجها للأسلحة النووية، وأن تتخذ تدابير للحد من المخاطر. وفي هذا السياق، ينبغي للصين أن ترد بالإيجاب على النداءات الداعية إلى إجراء حوار بشأن تحديد الأسلحة كخطوة أولى نحو الانضمام إلى اتفاقات تحديد الأسلحة في المستقبل.

64 - وأردفت قائلة إن تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ من أولى الأولويات. وينبغي لجميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق 2، أن تفعل ذلك دون شروط مسبقة ودون مزيد من

التأخير. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الشروع فورا في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى في مؤتمر نزع السلاح، واختتامها في وقت مبكر. وريثما يتم اعتماد هذه المعاهدة، ينبغي للصين وجميع الدول الأخرى المعنية أن تعلن على الفور وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية وأن تتقيد به.

65 - واستطردت قائلة إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة تؤدي دورا حاسما في السلام والأمن، ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995.

66 - وأعربت كذلك عن أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار أزمات وتحديات الانتشار، وأنه مصمم على تكثيف جهود عدم الانتشار. ويظل ملتزما كذلك بخطة العمل الشاملة المشتركة وسيواصل بذل الجهود الدبلوماسية والسياسية لكفالة عدم حصول جمهورية إيران الإسلامية على سلاح نووي. وأشارت إلى أن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي توثق التسارع المفزع للبرنامج النووي لتلك الدولة تثير قلقا عميقا. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يحث بقوة جمهورية إيران الإسلامية على عكس مسارها النووي والامتثال لالتزاماتها السياسية والقانونية. وينبغي لجميع البلدان أن تدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015). ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل فورا لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتخلي عن جميع أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية والبرامج النووية، بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن توقف جميع الأنشطة ذات الصلة. وشددت على أنه لا يمكن لهذا البلد أن يكون، ولن يكون أبدا، دولة حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي أو أن يتمتع بأي مركز خاص آخر في هذا الصدد.

67 - وختمت قائلة إن الاتحاد الأوروبي مصمم على كفالة امتثال دوله الأعضاء لأعلى معايير الأمان والأمن والضمانات النووية، ويعترف بالدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، المستكملة ببروتوكولات إضافية، معيار التحقق الحالي بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي وينبغي أن تعتمدها جميع الدول دون تأخير. وأخيرا، تمثل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أولوية عليا؛ وينبغي إدماج المنظورات الجنسانية في المناقشات المتعلقة بالركائز الثلاث جميعها.

68 - **السيدة نورتون** (كندا): تكلمت باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، فقالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وينبغي لجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة أن تنضم إليها فورا. وقالت إنه بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام 2026، ستكون قد مرت 16 سنة منذ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. ولذلك، يجب على جميع الدول الأطراف أن تعمل بشكل تعاوني وأن تقيّم بأمانة التقدم المحرز من أجل المضي قدما نحو هدفها المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال المعاهدة أساسية في تقييد الانتشار النووي، وإيجاد الإطار لنزع السلاح النووي، وكفالة تمتع الدول الأطراف بحق استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وتيسيره.

69 - ومضت قائلة إن المبادرة قدمت، منذ تأسيسها في عام 2010، توصيات عملية تتعلق بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة. وبوصفها مجموعة عبر إقليمية، فإن لديها القدرة على صياغة مقترحات تعكس الطموحات المشتركة لمختلف أعضائها. وتلك الروح القائمة على تعددية الأطراف نفسها أمر ضروري لنجاح الدورة الحالية، ونجاح المعاهدة ذاتها.

70 - واسترسلت قائلة إنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد برسالتها القائلة بأنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا. وستكون لأي استخدام للأسلحة النووية عواقب إنسانية وخيمة؛ ومن مصلحة جميع الدول ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا. وتقع على عاتق جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مسؤولية الامتثال لالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكفل استمرار خفض الترسانات النووية على الصعيد العالمي لا التراجع فيه. ومن شأن تعزيز آليات الإبلاغ والمساءلة، بما في ذلك من خلال اعتماد نموذج إبلاغ موحد، أن يزيد من الشفافية، وهو ما من شأنه أن يساعد على بناء الثقة، وتيسير إجراء المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية.

71 - وأعربت عن ترحيب المبادرة بإحالة المؤتمر بشكل مجمل إلى التوصيات التي قدمتها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2020، واعتماد اقتراحها بإنشاء فريق عامل معني بتعزيز عملية الاستعراض. ومما يؤسف له أن الفريق العامل لم ينجح في الاتفاق على توصيات يُوجهها إلى اللجنة التحضيرية، بيد أنه أجرى مناقشات مفيدة.

72 - واستطردت قائلة إن البيئة الأمنية الدولية المحفوفة بالمخاطر لها عواقب وخيمة على تنفيذ المعاهدة. وفي هذا الصدد، لا يزال قرار الجمعية العامة دإط - 6/11 والبيان الرفيع المستوى المشترك للمبادرة المؤرخ 1 آب/أغسطس 2022 ملائمين. وأشارت إلى أن المبادرة لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، والإعلانات المتعلقة بنشر الاتحاد الروسي للأسلحة النووية في بيلاروس، وتعريض المنشآت النووية في أوكرانيا للخطر، ولا سيما محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وأعربت عن تأييد المبادرة التام للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة النهوض بالأمان والأمن النوويين في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، فإنها تشعر بالقلق إزاء تعليق الاتحاد الروسي لمشاركته في معاهدة ستارت الجديدة، وتؤكد على الحاجة الملحة إلى استئناف تنفيذ أحكام تلك المعاهدة الرامية إلى مواصلة تحديد الأسلحة النووية.

73 - ومضت قائلة إن المبادرة ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. وهي تدين بشدة عمليات إطلاق القذائف التسيارية الجارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحث هذا البلد على الامتثال الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتفكيك جميع أسلحته النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية أيا كان مداها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

74 - وأردفت قائلة إن توسيع البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، واستمرار عدم وفاء تلك الدولة بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك بتوسيع برنامجها لتخصيب اليورانيوم بما يتجاوز الحدود المتفق عليها، يبعثان على القلق العميق. ويجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تحترم التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تعود إلى التنفيذ الكامل لبروتوكولها الإضافي وتدابير الشفافية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وأن تتعاون تعاونا كاملا وغير مشروط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل مسائل الضمانات المعلقة بطريقة كاملة وفي الوقت المناسب. وأضافت أن المبادرة لا تزال على دعمها لجهود جميع الأطراف الرامية إلى التنفيذ الكامل للخطة.

75 - وأعربت عن الترحيب بالتقدم المحرز نحو تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وعن أنه ينبغي لجميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول المتبقّية المُدرَجة في المرفق 2، أن تقوم بذلك دون تأخير. وأشارت إلى أن الافتقار إلى الإرادة السياسية الكافية سيكون العائق الوحيد أمام بدء المفاوضات التي طال انتظارها بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي يجب أن تظل أولوية للمجتمع الدولي.

76 - وأضافت أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤدي دورا محوريا في نظام عدم الانتشار النووي. ويمثل اتفاق للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب بروتوكول إضافي، معيار التحقق الدولي في الوقت الراهن. وبناء على ذلك، تحث المبادرة الدول التي لم تبرم وتصدق بعد على كلا الصكين على أن تفعل ذلك دون تأخير. وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا أساسيا في مساعدة الدول على الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النوويين، وهو أمر حاسم بالنسبة للتنمية المستدامة. وتسعى المبادرة إلى زيادة تحسين الضمانات النووية، والأمان والأمن النوويين، وكذلك إلى توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى فوائد الطاقة والتكنولوجيا النوويين. وأخيرا، فإن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي مهم لتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وعليه فإن من المهم زيادة الوعي بواقع استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال القيام بزيارات إلى هيروشيما وناغازاكي والتفاعل مع الهيباكوشا.

77 - **السيدة وود** (أستراليا): تكلمت باسم مجموعة فيينا للدول العشر، فقالت إن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متساوية في الأهمية ويعزز بعضها بعضا وينبغي النظر فيها بشكل متوازن خلال الدورة. وتتضمن ورقة العمل المقدمة من المجموعة (NPT/CONF.2026/PC. I/WP.17) توصيات شاملة تم التفاوض بشأنها بعناية تتعلق بـ "مسائل فيينا" التالية: الأمان النووي، والأمن النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وضوابط التصدير، وتثبيط الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

78 - وأضافت أن التهديدَ باستعمال القوة أو استعمالها ضد المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية في أوكرانيا يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، بما فيه البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949، والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتدين المجموعة الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الاتحاد الروسي وتدعوه إلى الوقف الفوري لجميع أعماله ضد المنشآت النووية الأوكرانية وفيها، ولا سيما محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وتنفيذ القرارات ذات الصلة

بأوكرانيا التي اعتمدها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربت أيضا عن تأكيد المجموعة تضامنها مع أوكرانيا.

79 - وتابعت قائلة إن أي توصية تقدمها المجموعة تمثل توافقا في الآراء تم التفاوض عليه بعناية فيما بين أعضائها، الذين اتحدوا في التزامهم بالنهوض بالتطبيق العالمي لمعاهدة عدم الانتشار، على الرغم من اختلاف وجهات نظرهم بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وتكمن قوة المعاهدة في قربها من تحقيق العالمية، وكونها تظل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

80 - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تؤديه الضمانات في الحفاظ على الثقة في الطابع السلمي للأنشطة النووية، ينبغي للجنة التحضيرية أن تؤكد أن اتفاق الضمانات الشاملة بالإضافة إلى بروتوكول إضافي يشكلان معيار التحقق الحالي. وينبغي للدول الأطراف التي لم تبرم بعدُ بروتوكولا إضافيا ولم تدخله حيز النفاذ أن تفعل ذلك، وينبغي للدول التي لا تزال تعتمد بروتوكولات الكميات الصغيرة أن تلغي أو تعدل هذه البروتوكولات.

81 - وأشارت إلى أن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حيوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتحث المجموعة الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التوقيع والتصديق عليها دون تأخير.

82 - وأضافت أن معاهدة عدم الانتشار النووي تؤدي دورا محوريا في تعزيز الثقة والتعاون الدوليين فيما يتعلق بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية، التي تسهم إسهاما هائلا في مجالات الصحة البشرية، وإدارة المياه، والزراعة، وسلامة الأغذية والتغذية، وحماية البيئة، وبالتالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أن الاستخدام السلمي يجب أن يكون مقرونا بالتزامات بالتقيد بأنظمة الضمانات وبأعلى معايير الأمان والأمن النوويين. وذكرت أن أنشطة مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر تفيد الجميع، لأن ضوابط التصدير أساسية في كفالة عدم إسهام الصادرات ذات الصلة بالمجال النووي في انتشار الأسلحة النووية أو وسائل إيصالها. وتشدد المجموعة على أهمية تشجيع مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة مشاركة كاملة وفعالة في عملية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

83 - ولاحظت أن معاهدة عدم الانتشار تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك عدم الامتثال، ومحدودية التقدم نحو نزع السلاح النووي، والإجراءات التي تتعارض مع تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي، والافتقار إلى العالمية. غير أن المبادرات الرامية إلى تعزيز المعاهدة تدل على استمرار الدعم القوي للمعاهدة وأهدافها. وختمت قائلة إن المجموعة تدعو جميع الدول إلى مضاعفة جهودها، بروح من التعاون البناء، خلال جولة الاستعراض.

84 - **السيدة خاكيز هواكوخا** (المكسيك): تكلمت باسم ائتلاف البرنامج الجديد، فقالت إن من المؤسف أن الفريق العامل المعني بزيادة تعزيز عملية الاستعراض لم يتمكن من الاتفاق على تدابير ملموسة لزيادة المساءلة والشفافية، ولا سيما من خلال تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقاريرها، على الرغم من التأييد القوي لهذه التدابير من الغالبية العظمى من الدول الأطراف. وقالت إن الشفافية والمساءلة ضروريتان لتنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها وتعهداتها بموجب المادة السادسة تنفيذا كاملا، وإن الائتلاف لا يزال ملتزما بالنهوض بهذه المسائل طوال جولة الاستعراض.

85 - وتابعت قائلة إنه من المثير للجزع، خاصة في البيئة الدولية الراهنة المليئة بالتحديات، ملاحظة عودة القيمة التي توليها الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة إلى الصدارة، والخطط التي وضعتها تلك الدول والدول التي تتلقى ضمانات موسعة للأمن النووي من أجل الحفاظ على دور الأسلحة النووية أو تعزيزه في عقائدها الأمنية، ووضع الأسلحة النووية في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن دواعي القلق العميق أيضا البعد النووي للتوترات الدولية الحالية، بما في ذلك ما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا. كما أن تآكل الصكوك الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وتصاعد الخطاب والتهديدات النوويين يؤكدان الحاجة الملحة إلى نزع السلاح النووي.

86 - وأشارت إلى أنه يبدو أن زيادة التنافس الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية واستثمارها في برامج تحديث الأسلحة النووية، في انتهاك لتعهدها القاطع بالقيام بالإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي، يدلان على بداية سباق جديد للتسلح النووي. وأعربت عن شعور الائتلاف بقلق خاص إزاء الانهيار شبه الكامل لجهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة القائمة منذ أمد بعيد بين الدولتين اللتين تمتلكان أكبر ترسانتين نوويتين، مما يهدد بانتكاس التقدم المحرز في تخفيض المخزونات، مضيفة أنه يحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على استئناف جهودها في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

87 - وأردفت قائلة إنه على الرغم من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومجدية، فقد فشل المؤتمران الاستعراضيان الأخيران في تحقيق

نتائج موضـــوعية، وتتجه المحافل المتعددة الأطراف المتصـــلة بنزع السلاح لتصبح مسيّسة بشكل متزايد. وفي الوقت نفسه، لا يتم الوفاء بالالتزامات بنزع السـلاح ويتواصـل عدم إيلاء الدول الحائزة للأسـلحة النووية اهتماما كافيا لمسألة تحسين الشفافية والمساءلة. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعمل الدول الأطراف معا خلال جولة الاسـتعراض الحالية من أجل تقييم مدى وفائها بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمر عام 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وتحديد المجالات التي ينبغي السـعي إلى إحراز مزيد من التقدم فيها في المسـتقبل والوسـائل التي ينبغي اسـتخدامها لتحقيق ذلك، وتناول ما يمكن عمله على وجه التحديد لتعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها.

88 - وأكدت أن الائتلاف سـينخرط بشـكل بناء، خلال جولة الاسـتعراض، مع جميع الدول الأطراف في تطوير طرق عملية جديدة لتحقيق أهداف المعاهدة، وكذلك بشأن القضايا المتعلقة بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها وتعهداتها القائمة في مجال نزع السلاح النووي، والتي ينبغي - ويمكن - تنفيذها دون تأخير. وكما حدث في جولات الاسـتعراض السابقة، سيقترح الائتلاف اتخاذ تدابير للتعجيل بتنفيذ المعاهدة ويدعو إليها، بما في ذلك إنهاء حالة التأهب؛ ودخول معاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشـطارية؛ وإنشـاء مناطق جديدة خالية من الأسـلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالدول الحائزة للأسلحة النووية، سـيدعو إلى الشـفافية، والتحقق من نزع السـلاح النووي، والتصـديق على بروتوكولات للضـمانات الأمنية السـلبية تكون ملحقة بالمعاهدات القائمة لإنشـاء المناطق الخالية من الأسـلحة النووية، وسحب الإعلانات التفسيرية التي تحد من نطاق هذه البروتوكولات.

89 - وأكدت على إن الامتثال لالتزامات نزع السـلاح، بموجب المعاهدة، ليس متوقفا على وجود بيئة أمنية دولية مثالية؛ ولذلك فإن أي محاولات لجعل تنفيذ الالتزامات والتعهدات مشـروطا بإدخال تحسـينات على البيئة الأمنية الدولية أمر غير مقبول. وينبغي للدول الحائزة للأسـلحة النووية أن تجدد التزامها الواضـح بتلك الالتزامات، ولا سـيما تعهدها بإزالة ترسـاناتها النووية بطريقة يمكن التحقق منها وتفضي إلى نزع السلاح النووي.

90 - ورأت أنه ينبغي التأكيد في جميع المناقشـات المتعلقة بنزع السـلاح النووي، في وقت تتزايد فيه المخاطر النووية، على الآثار الإنسانية الواسعة النطاق للأسلحة النووية، بما في ذلك الآثار المتصلة بالصـحة ونوع الجنس والاقتصـاد والبيئة، وينبغي أن تحتل مكانا بارزا في الموجز الوقائعي للدورة الذي يعده الرئيس. وقالت إن معاهدة حظر الأسـلحة النووية تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشـار، بما في ذلك من خلال نهجها الإنسـاني إزاء الأسـلحة النووية وتأكيدها على الحاجة الملحة إلى تنفيذ المادة السـادسـة. ولذا ينبغي أن ينعكس هذا التكامل على النحو المناسب في الموجز الوقائعي للدورة.

91 - وأشارت إلى أن بداية دورة الاستعراض أتاحت فرصة لاتباع نهج مبتكر لتنشيط عملية إزالة الأسلحة النووية والتعجيل بها. وكنقطة انطلاق، ينبغي للدول الأطراف أن تعترف بأن عالما خاليا من الأسلحة النووية هو عالم أكثر أمانا وأمنا للجميع. ولئن كان الغرض المعلن من الردع النووي هو صـون الأمن القومي والإقليمي، فإن وجود الأسـلحة النووية ذاته يشكل مخاطر كبرى على السلام والأمن الدوليين. والتركيز على مصـالح الأمن القومي الضـيقة أو محاولة إيجاد مبررات جديدة للاحتفاظ بالأسـلحة النووية وصـفة خطيرة للجمود. وأبرزت أن الحفاظ على الترسـانات النووية وسـياسـات الردع يتعارض مع هدف المعاهدة وغرضـها ويهدد بتقويض مصـداقيتها وفعاليتها. وشـددت على أنه ليس هناك ما يسـمى بـــ "أيد آمنة" عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية؛ وبالتالي، فإن الحجج القائمة على "الردع النووي المسؤول" غير مقبولة. وعلاوة على ذلك، فإن استناد السياسات الأمنية على الفوائد المتصورة للأسـلحة النووية يضـعف الحجج الداعية إلى اتخاذ تدابير أقوى لعدم الانتشار ويمكن أن يشجع على الانتشار النووي.

92 - **الكعبي** (الإمارات العربية المتحدة): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي من شـأنه بدوره أن يعزز السـلام والأمن الدوليين ويقضـي على أحد أكبر التهديدات الوجودية للبشرية.

93 - وأكـد على ضـرورة العمـل على تعزيز فـاعليـة نظـام عدم الانتشـار من أجل منع نقل التكنولوجيا النووية وتطويرها لأغراض غير سـلمية. ويلزم القيام بعمل جاد لتحقيق عالمية اتفاقات الضـمانات الشـاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تشـكل حجر الزاوية في النظام الدولي للتحقق من عدم الانتشار.

94 - وذكر أن جميع البلدان العربية صـدقت على المعاهدة طواعية وأخضـعت منشـآتها النووية لنظام الضـمانات الشـاملة، مما يدل على التزامها بأهداف المعاهدة. وتابع كلامه قائلا إن مصداقية المعاهدة تقوم على التوازن بين ركائزها الثلاث وعلى تحقيق عالميتها. ويواجه نظام عدم الانتشـار عددا من التحديات، بما في ذلك عدم كفاية الجهود

المبذولة لتحقيق عالمية المعاهدة وعدم تكافؤ الضمانات المطبقة على الدول الأطراف في المعاهدة مقارنة بالضمانات المطبقة على الدول غير الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية يمنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من طبيعة برامجها النووية.

95 - وشدد على أنه ينبغي التأكيد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2026 على أنه ينبغي للدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تبذل جهودا أكبر من أجل تحقيق عالمية المعاهدة؛ ووقف جميع أشكال التعاون التقني مع الدول غير الأطراف، ولا سيما إسرائيل؛ وعلى أن التحالفات القائمة على العقائد العسكرية التي تسمح باستخدام الأسلحة النووية والردع النووي وسياسات الردع النووي الموسعة لا تتسق مع المعاهدة؛ وأنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتثل لالتزاماتها بنزع السلاح من خلال الالتزام بتخفيضات محددة وجداول زمنية واضحة؛ وأنه يجب على تلك الدول أن تُخضع جميع المواد الانشطارية، حتى وإن لم تستخدم لصنع أسلحة، لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

96 - واسترسل قائلا إنه يجب تعزيز مهنية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحيادها في الاضطلاع بدورها في مجال التحقق. وينبغي تشجيع الدول التي تثير برامجها النووية الشكوك على التعاون الكامل مع الوكالة.

97 - واستطرد قائلا إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة ذات أهمية في دعم نظم نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقد سلم المجتمع الدولي بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في كل منطقة من مناطق العالم، لأن من شأن ذلك أن يوحد نظم عدم الانتشار ونزع السلاح ويعزز السلام والأمن المستدامين على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك فإن المجموعة تكرر التأكيد أن تخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل مسؤولية دولية جماعية. وترفض المجموعة رفضا قاطعا أي ادعاءات بأن المحافل المتعددة الأطراف غير مناسبة لتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، وترحب بنجاح عقد ثلاث دورات للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

98 - وشدد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول الثلاث الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار، ملزمة بدعم المؤتمرات الاستعراضية. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يدعم المؤتمر الاستعراضي لعام 2026 جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط.

99 - وأعرب عن ترحيب المجموعة بوضع برامج الطاقة النووية السلمية لأغراض التنمية المستدامة. وأشار إلى أن التعاون التقني، بما في ذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يؤدي دورا محوريا بوصفه الأداة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية إلى الدول الأطراف لاستخدامها في الأغراض السلمية. وتشدد المجموعة على أهمية الشفافية والامتثال لمعايير الأمان والأمن النوويين، التي تظل مسؤولية حصرية للدول. كما أن للتعاون الدولي من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقات الأمان النووي ذات الصلة أهمية حيوية. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الدول التي تشغل المحطات النووية لتوليد الكهرباء إلى التصديق على تلك الاتفاقات، والمشاركة في الاجتماعات الاستعراضية للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، وتقديم تقارير عن تقيدها بتدابير الأمان في منشآتها النووية.

100 - وختم قائلا إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية تتيح فرصة لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الالتزامات السابقة واعتماد خطة عمل طموحة للتعويض عن الفرص الضائعة على مدى السنوات الـ 50 الماضية. وتتيح، على وجه الخصوص، فرصة للمضي قدما نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

101 - **السيد تيبورورو** (كيريباس): تكلم أيضا باسم كازاخستان، فقال إن الدولتين عانيتا من العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية للأسلحة النووية. فقد أُجريت أكثر من 350 تجربة للأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ ونُفذ 468 تفجيرا نوويا في كازاخستان.

102 - وأشار إلى أن محكمة العدل الدولية اعترفت بهذه العواقب في رأيها الاستشاري الصادر في عام 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وكذلك في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010. ومنذ عام 2010، أسهمت أربعة من المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في تعزيز فهم آثارها الضارة، بما في ذلك تأثيرها غير المتناسب على النساء والفتيات. وقد أضافت معاهدة حظر الأسلحة النووية بعدا جديدا للتعاون الدولي من أجل مساعدة ضحايا تجارب الأسلحة النووية والمساعدة على معالجة البيئات الملوثة.

103 - وتابع قائلا إن كازاخستان وكيريباس شددتا في المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 على ضرورة أن تتقيد الدول الحائزة للأسلحة

النووية تقيدا تاما بالتزاماتها بموجب المادة السادسة؛ ودعياها إلى وضع تدابير لتعويض ضحايا الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية، وقادتا الجهود الناجحة لإدراج صياغة بشأن التعامل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمعالجة البيئية في مشروع الوثيقة الختامية. وقد رحب المؤتمر في تلك الوثيقة بالاهتمام المتزايد الذي أولي خلال دورة الاستعراض السابقة للشعوب والمجتمعات المحلية المتضررة من تجارب الأسلحة النووية واستخدامها وبالمعالجة البيئية في أعقاب تجارب الأسلحة النووية واستخدامها؛ ودعا الدول الأطراف للمشاركة في الجهود الرامية إلى معالجة الضرر النووي في هذا السياق؛ وكرر مناشدة دورات الاستعراض السابقة لجميع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الخبرة في أنشطة تنظيف الملوثات المشعة والتخلص منها أن تنظر في تقديم المساعدة المناسبة في المناطق المتضررة بناء على طلبها.

104 - واستطرد قائلا إنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها أن يدعموا مبادرات العدالة النووية الرامية إلى التصدي للضرر النووي الناجم عن تطوير الأسلحة النووية وتجريبها واستخدامها في الماضي. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تعتمد على ترتيبات دفاعية قائمة على الأسلحة النووية أن تعترف بالضرر الجسدي والجيني والنفسي والبيئي الذي تسببه الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة النووية، فضلا عن تشريدها للمجتمعات المحلية وتعطيل الممارسات الثقافية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم تعويضا ماليا كافيا وأن تشارك في عمليات تبادل المعلومات مع الدول التي استُخدمت أراضيها كمواقع للتجارب، وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تتقاسم المعلومات مع هذه الدول فيما يتعلق بالآثار المحتملة للتلوث النووي وفعالية الاستجابات المختلفة.

105 - **السيد فيربا** (ليتوانيا): تكلم أيضا باسم إستونيا ولاتفيا، فقال إن الهدف المشترك لهذه البلدان هو الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار النووي وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وقال كذلك إن ركائز المعاهدة الثلاث أساسية للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

106 - وذكر أن البلدان الثلاثة تدين بأشد العبارات الممكنة الحرب العدوانية الشاملة غير المسبوقة باستفزاز وغير القانونية وغير المبررة التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، والتي تشمل عواقبها الكارثية زيادة المخاطر على الأمان والأمن النوويين، وأعرب عن قلقها البالغ إزاء الاستيلاء غير القانوني على محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف عدوانه فورا ودون شروط وأن يسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدوده المعترف بها دوليا.

107 - ولاحظ أن الاتحاد الروسي يعمل خطوة خطوة على تفكيك الإطار القانوني لتحديد الأسلحة النووية وعدم انتشارها. فقد انتهك انتهاكا صارخا مذكرة بودابست المتعلقة بالضمانات الأمنية لأوكرانيا. وبعد كسر توافق الآراء على مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، انسحب من معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير 2023. وفي أيار/مايو 2023، وقّع الاتحاد الروسي وبيلاروس وثائق تحدد إجراءات تخزين ما يسمى بالأسلحة النووية التعبوية التكتيكية في منشأة خاصة في بيلاروس، وذلك على الرغم من أن نشر الأسلحة النووية في بيلاروس سيشكل انتهاكا لكل من معاهدة عدم الانتشار ومذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام جمهورية بيلاروس إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

108 - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي وقع في عام 2022 بيانا مشتركا مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية يؤكد من جديد على أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا. وفي وقت لاحق، أصدر بيانا مشتركا مع الصين يؤكد فيه من جديد على هذا الشعور ويلتزم بالحد من خطر نشوب حرب نووية وبتخفيف حدة التوترات. وتدعو البلدان الثلاثة الاتحاد الروسي إلى التراجع عن قراره، والتقيد بجميع التزاماته، والعودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة، ووقف خطابه النووي غير المسؤول.

109 - ونبه إلى أنه لا مجال للمقارنة بين تخزين الأسلحة النووية الروسية في بيلاروس والمشاركة النووية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ذلك أن الغرض الأساسي من القدرات النووية للناتو هو الحفاظ على السلام ومنع الإكراه وردع العدوان. وعلاوة على ذلك، فإن الترتيب النووي للناتو سبق دخول معاهدة عدم الانتشار النووي حيز النفاذ. وقد عولج معالجة كاملة أثناء التفاوض على المعاهدة وهو يمتثل امتثالا تاما لها.

110 - وتدعو البلدان الثلاث الصين إلى إثبات مسؤوليتها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن من خلال دعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا. وتشجع الدول الثلاث الصين على إعمال الشفافية فيما يتعلق بأسلحتها النووية وعقيدتها النووية، والامتناع عن تكديس المزيد من الأسلحة، ومتابعة تدابير الحد من المخاطر.

وعلاوة على ذلك، تدعو الدول الثلاث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بها، بما في ذلك من خلال التخلي عن جميع برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وإلى الدخول في عملية دبلوماسية. وختم قائلا إن الدول الثلاث تحث جمهورية إيران الإسلامية على القيام بعكس اتجاه مسارها النووي المثير للجزع، الذي يمكن أن تكون له آثار لا رجعة فيها على الانتشار في المنطقة وخارجها، وعلى استئناف تنفيذ بروتوكولها الإضافي وتدابير الشفافية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

111 - **السيد باخومشيك** (بيلاروس): تكلم باسم الدولتين الطرفين في معاهدة إقامة الدولة الاتحادية (الاتحاد الروسي وبيلاروس)، فقال إن معاهدة عدم الانتشار أساسية لتعزيز الأمن العالمي وكفالة الاستقرار الاستراتيجي. وأكد أن المعاهدة هي حجر الزاوية في نظام تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وعلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة واجب التمسك بقيمها الأساسية والنهوض بأهدافها. وتتوقف صلاحية المعاهدة على تحقيق توازن بين ركائزها الثلاث.

112 - وقال إن كلا الدولتين تشاطران المجتمع الدولي رغبته في عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن تمتثل أي خطوات نحو تحقيق ذلك الهدف امتثالا صارما للمادة السادسة من المعاهدة، وأن تمضي قدما على مراحل، وأن تعزز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. ويجب أن تقوم جميع هذه الجهود على مبدأ المساواة في الأمن وغير قابليته للتجزئة. وليست هناك إمكانية للتعاون المتعدد الأطراف والبناء والموجه نحو تحقيق النتائج بشأن مسائل نزع السلاح النووي إلا إذا أُخذت مصالح جميع الدول في الاعتبار، مع الاحترام المتبادل والتقيد الصارم بقواعد القانون الدولي. وقال إن نزع السلاح مستحيل بدون الامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي. وتؤدي آلية الضمانات الشاملة، التي أُنشئت للتحقق من الامتثال للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة والتي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دور الحصن المنيع ضد العمليات المدمرة التي يمكن أن تؤدي إلى كارثة عالمية. وسيبذل الاتحاد الروسي وبيلاروس كل ما في وسعهما على الصعيدين الوطني والدولي لدعم هذه الجهود الحيوية لعدم الانتشار.

113 - وتابع قائلا إن كلتا الدولتين ملتزمتان بالتنفيذ الكامل للمادة الرابعة من المعاهدة، التي تضمن الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبعد أن شاركت الدولتان في تعاون مثمر في هذا الصدد، فهما على استعداد لتقاسم خبراتهما مع البلدان الأخرى التي تمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار. وأشار إلى أن التدابير الدولية لعدم الانتشار النووي، بما فيها التدابير الرامية إلى تحسين نظم مراقبة الصادرات، يجب ألا تفرض قيودا لا مبرر لها على التعاون العلمي والتقني المدني أو على التجارة المشروعة في السلع والتكنولوجيات النووية وذات الاستخدام المزدوج. وختم قائلا إنه يجب ألا يستعمل هدف تعزيز نظام عدم الانتشار النووي أبدا ذريعة لتبرير العقبات التي تعترض تبادل التكنولوجيات النووية واستخدامها للأغراض السلمية. كما أن محاولات استخدام المعاهدة لأغراض سياسية لا صلة لها بعدم الانتشار النووي غير مقبولة.

114 - **السيدة نورتون** (كندا): تكلمت باسم مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، فقالت إن الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار لا تزال سارية وأن التعهدات يجب الوفاء بها. وقالت إنه على الرغم من أن المبادرة مكرسة للنهوض بنزع السلاح النووي، فإنها تعترف بالطابع المترابط والمتعاضد للركائز الثلاث للمعاهدة جميعها. وقد أوصت المبادرة في السابق بـ "مرتكزات" النهوض بنزع السلاح النووي (NPT/CONF.2020/WP.6)، التي من شأنها، إذا ما نفذت، أن تحد من التوترات الدولية، وتحسن الأمن العالمي، وتعزز الثقة بين الدول، مما يمكّن بصورة أكبر، من اتخاذ المزيد من الخطوات الموضوعية نحو نزع السلاح النووي.

115 - ومضت قائلة إن العودة إلى طريق نزع السلاح النووي مسألة بالغة الأهمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو المبادرة إلى إجراء تخفيض شفاف وقابل للتحقق ولا رجعة فيه للترسانات النووية في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة كخطوة مؤقتة نحو نزع السلاح العام والكامل، فضلا عن اتخاذ تدابير عملية للحد من دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية؛ وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالترسانات؛ وتعزيز الضمانات الأمنية السلبية؛ وإحراز تقدم ملموس نحو إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ونحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومواصلة الجهود لبناء قدرات متعددة الأطراف للتحقق من نزع السلاح النووي؛ والتقيد الصارم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاتفاقات الملزمة قانونا، والقواعد الراسخة، والالتزامات السياسية بشأن نزع السلاح النووي؛ وبذل الجهود من أجل توطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وإنشاء مناطق جديدة استنادا إلى ترتيبات متفق عليها بحرية بين دول المناطق المعنية.

116 - وتابعت قائلة إن إلزامية تخفيض المخاطر النووية جرى الاعتراف بها على نطاق واسع خلال المؤتمر الاستعراضي الأخير وفي

الأشهر التي تلت ذلك. وبغض النظر عن حالة العلاقات الدولية، يجب أن يستمر انخراط الدول الحائزة للأسلحة النووية في الحد من المخاطر النووية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية، سواء عمدا أو عن طريق خطأ في التقدير أو سوء التواصل أو سوء الفهم أو بشكل عرضي، وأن تعمل في الوقت ذاته نحو الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي.

117 - وأوضحت أنه لنجاح جهود نزع السلاح، من الحاسم إشراك الأجيال الشابة، وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة، وإدماج مختلف المنظورات الجنسانية. ومن المهم أيضا مواصلة زيادة الوعي بعواقب استخدام الأسلحة النووية من خلال التفاعل مع الضحايا الناجين من هيروشيما وناغازاكي ومع الأشخاص المتضررين من تجارب الأسلحة النووية.

118 - وذكرت أن أعضاء المبادرة يسلمون بتكامل جهود التجمعات الأخرى عبر الإقليمية، مثل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح وائتلاف البرنامج الجديد. ويشجعون جميع الدول الأطراف على النظر في توصيات المبادرة والدخول في حوار بناء طوال جولة الاستعراض.

119 - **السيدة ألموخويلا** (الفلبين): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن الرابطة تشاطر شواغل إزاء تراجع الالتزام بالآليات العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقالت إن من المهم للغاية أن تحافظ جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التزاماتها بموجب تلك الآليات، بما فيها معاهدة عدم الانتشار، وأن تنفذها تنفيذا كاملا. وأكدت على أن التنفيذ الكامل للركائز الثلاث للمعاهدة أمر متحتم. وفي هذا الصدد، تدعو الرابطة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة والاعتراف بتحتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي هي الضمان الوحيد لعدم استخدامها مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

120 - وتابعت قائلة إن الرابطة لا تزال ملتزمة بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، على النحو الوارد في ميثاقها وفي معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويكتسي التنفيذ الكامل والفعال لتلك المعاهدة أهمية قصوى. وتواصل اللجنة التنفيذية التابعة للجنة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا استكشاف إمكانية السماح للدول الحائزة للأسلحة النووية، الراغبة في التوقيع على بروتوكول المعاهدة دون تحفظات وتقديم تأكيد رسمي خطي مسبق بهذا الالتزام، بالتوقيع على المعاهدة. وستواصل الرابطة التعامل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك الدول التي لديها تحفظات، وتكثيف الجهود من أجل حل جميع المسائل المعلقة وفقا لأهداف المعاهدة ومبادئها.

121 - وتشجب الرابطة التجارب النووية وتجدد دعوتها إلى الالتزام العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتحث جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ. كما أنها تشجع المجتمع الدولي على مساعدة المناطق التي أجريت فيها تجارب نووية.

122 - وأردفت قائلة إن من الأهمية بمكان أن تتقيد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا وأن تعتمد سياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، فضلا عن الحد من خطر الاستخدام غير المقصود أو العرضي لهذه الأسلحة وإزالته، ريثما تتم إزالتها بشكل تام وكامل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم التزاما لا لبس فيه بالامتناع عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو داخل المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي لها أيضا أن تقبل المساءلة عن التزاماتها بشأن نزع السلاح من خلال الموافقة على نقاط مرجعية وعلى اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس ومحددة زمنيا بشأن نزع السلاح النووي، فضلا عن الإبلاغ عن جهودها في مجال نزع السلاح بطريقة منظمة تسمح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة البناءة في تقاريرها.

123 - وقالت إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدعو جميع الدول الأطراف إلى تجديد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المادة السادسة منها، وإلى المشاركة بحسن نية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2026. وهي تؤيد بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة من المعاهدة، وبما في ذلك الجهود الجارية لإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

124 - ومضت قائلة إن الرابطة تعترف بحق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وتقر بالدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير هذا الاستخدام وتشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة الوكالة في هذا الصدد. وقالت، في معرض إقرارها بأهمية التقيد بالتزامات الأمان والأمن النوويين، إنها ستواصل تنفيذ الترتيبات العملية

للتعاون الموقعة مع الوكالة في عام 2019. وذكرت أن الرابطة تؤيد التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ولخطة الأمين العام لنزع السلاح.

125 - وختمت قائلة إن الرابطة تدعو الدول الأطراف إلى تعزيز الشراكات والعمل بشكل جماعي من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ورأت أنه من خلال تعزيز بيئة تسودها الثقة وتشمل الجميع، بمشاركة نشطة من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك النساء والشباب، سيكون من الممكن كفالة الأمن والازدهار العالميين للجميع.

رفعت الجلسة الساعة 13:00.